



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society For Human Rights

الإنسان

حقوق

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثالث و الثلاثون بعد المائة) ذي الحجة+محرم ١٤٣٩ هـ الموافق سبتمبر ٢٠١٧ م



افتتاح فرع الجمعية بمنطقة
القصيم واستقبال سمو أمير
المنطقة لوفد الجمعية الوطنية
لحقوق الإنسان

رئيس الجمعية يثمن توجيه
خادم الحرمين الشريفين بالسماح
للحجاج القطريين بالحج دون
تصاريح إلكترونية ونقلهم على
ضيافة المملكة

بمناسبة اليوم الوطني رئيس
الجمعية يؤكد على ضرورة استشعار
الأمن والاستقرار الذي تنعم به
المملكة

رئيس الجمعية يؤكد على أهمية
تقديم محتوى تعليمي يفي
بمتطلبات التنمية الاجتماعية
للطفل مع ضرورة تفعيل نظام
حماية الطفل



الجمعية تفتتح رسمياً مقرها
الجديد بمدينة الرياض



رئيس الجمعية يثمن توجيه خادم الحرمين الشريفين بالسماح للحجاج القطريين بالحج دون تصاريح إلكترونية ونقلهم على ضيافة المملكة

الإنسان حقوق

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام
د. مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج
مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

Saudi Post البريد السعودي

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن آراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa



مشاركة فرع الجمعية بالمدينة المنورة في معرض الكتاب بالجامعة الإسلامية



فريق من فرع الجمعية بمنطقة جازان في ضيافة سمو أمير منطقة جازان



الجمعية تأسف و تستهن سحب الحكومة القطرية الجنسية لعدد من الأشخاص

فرع منطقة الجوف : سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠١٤٦٣٥٨١٤٤ - فاكس: ٠١٤٦٣٥٨١٥٥ - ص.ب. :

٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ - ص.ب. ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٣١٣ - فاكس: ٠١٢٥٥٤٥٣١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩ - ص.ب. ٧٧٥ المدينة

المنورة ٤١٤٣١

فرع منطقة عسير : هاتف: ٠١٧٣٣٦٩١٨٦ - فاكس: ٠١٧٣٣١٠٣٤٩ - ص.ب. ٤٣٩٢ أبها ٦١٤٩١

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف: ٠١١٣١٠٢٢٣٣ - فاكس: ٠١١٣١٠٢٢٠٢

- ص.ب. ١٨٨١ الرياض ١١٣٣١

مكتب الجمعية بجدة - حي المحمدية - طريق المدينة النازل - هاتف: ٠١٣٦٢٢٣٢٦١ - فاكس:

٠١٣٦٢٢٣١٩٦ - ص.ب. ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٣٧٠٤١ - فاكس: ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ - ص.ب. ٤٧٦

افتتاح فرع الجمعية بمنطقة القصيم واستقبال سمو أمير المنطقة لوفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



القصيم على متابعته ودعمه الدائم لأعمال حقوق الإنسان مؤكداً في الوقت ذاته أنه على ثقة من أن هذا الدعم سيحظى به فرع الجمعية بمنطقة القصيم، مؤكداً بأن ماتقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من دور إنساني سيخدم المجتمع بشكل أكبر في المنطقة، منوهاً بأن تلك الأعمال ستعكس على الجهود المبذولة إنسانياً واجتماعياً تجاه قضايا المجتمع.

حضر الإستقبال عضو الجمعية الدكتور عبدالله اللحيدان وعضو الجمعية الدكتور ابراهيم القعيد.

الإنسان في بلادنا، مؤكداً بأن تلك الجهود المبذولة وتلك الأعمال المناط بها إنعكست على الكثير من المواطنين والمقيمين بالنفع وخاصة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، مقدماً شكره على كل ما قدم وداعياً المولى عز وجل لهم الإعانة والتوفيق، مبيناً بأن ديننا الإسلامي يحثنا على الإهتمام بتنمية الإنسان وتوعية المجتمع بحقوقه وحمايته دائماً.

من جهته قدم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني شكره وتقديره لسمو أمير منطقة

شرحاً لمهام الجمعية وأنشطتها المختلفة وآليات عملها واطلع سموه على عدد من إصدارات الجمعية، وقد رحب سموه بوفد الجمعية الزائر، وأكد سموه على أهميه عمل الجمعية في الداخل والخارج وضرورة التعاون والتنسيق بين أمارة المنطقة والجمعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبارك سموه، إفتتاح فرع الجمعية بالمنطقة، راجياً بأن يكون سنداً ومعيناً للمجتمع حقوقياً وتوعوياً، مشيداً سموه بما تقوم به الجمعية من أعمال تخدم الصالح العام وتعزز حقوق

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة القصيم بمكتبه في ديوان أمارة المنطقة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والمشرف على فرع الجمعية بمنطقة القصيم الدكتور صالح الشريدة، والأمين العام للجمعية المستشار خالد الفاخري وعدد من أعضاء الجمعية بمناسبة إفتتاح فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة.

حيث قدم رئيس الجمعية لسموه



رئيس الجمعية يثمن توجيه خادم الحرمين الشريفين بالسماح للحجاج القطريين بالحج دون تصاريح إلكترونية ونقلهم على ضيافة المملكة

وقد أكد سمو الشيخ عبدالله بن علي خلال الاستقبال أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر علاقات أخوة راسخة في جذور التاريخ، وقدم سمو الشيخ وساطته لفتح منفذ سلوى الحدودي لدخول الحجاج القطريين إلى الأراضي السعودية، وقد شكر نائب خادم الحرمين الشريفين سمو الشيخ عبدالله بن علي على مشاعره الأخوية مؤكداً عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بين الشعب السعودي وشقيقه الشعب القطري، وبين القيادة في السعودية والأسرة المالكة في قطر.

وحرصها على تمكينهم من أداء شعائهم بكل يسر وسهولة وبغض النظر عن أي خلافات سياسية مع حكومات بلادهم، كما بين أن هذه اللفتة الإنسانية سيكون لها أثرها لدى المواطن القطري الذي تربطه بالشعب السعودي وشائج الأخوة والقربى، والجوار. كما استقبل نائب خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في قصر السلام في جدة سمو الشيخ عبدالله بن علي بن عبدالله بن جاسم آل ثاني.

السعودية إلى مطار الدوحة لإركاب الحجاج القطريين كافة على نفقته الخاصة لمدينة جدة، واستضافتهم بالكامل على نفقة خادم الحرمين الشريفين، ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة، والتشديد على أن جميع الحجاج قطريو الجنسية. وأضاف أن هذه الموافقة السامية تؤكد أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله- تؤكد ريادتها الإسلامية في خدمة ضيوف الرحمن

ثمن رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بالسماح للحجاج القطريين بدخول السعودية عبر منفذ سلوى البري دون تصاريح إلكترونية، ونقلهم من مطار الملك فهد الدولي في الدمام، ومطار الأحساء الدولي إلى مطار جدة على ضيافة المملكة ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة. كما أمر - أيده الله - بالموافقة على إرسال طائرات خاصة تابعة للخطوط



الجمعية ترحب بالأمر السامي بقيادة المرأة للسيارة و تؤكد أن هذا الأمر السامي تاريخي وعامل فارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة

لمثل هذا الأمر، كما طالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي ودعا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب.

على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي. وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية، وأن هذا الأمر السامي سيضع حداً

حقوق المرأة في المملكة، وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية و الأسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، وأشار رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إلى أن هذا الأمر السامي يعد أمراً تاريخياً بكل المقاييس وعاملاً فارقاً في مسيرة تطور

تعيين أول امرأة سعودية كمتحدثة باسم السفارة السعودية في واشنطن



عُينت فاطمة سالم باعشن متحدثة باسم السفارة السعودية في واشنطن؛ لتكون أول سيدة سعودية في ذلك المنصب، وباعشن حصلت على درجة الماجستير مع التركيز على التمويل الإسلامي من جامعة شيكاغو، وشغلت باعشن مناصب قيادية عدة، أبرزها مديرة في مؤسسة الجزيرة العربية في العاصمة الأميركية، وقد عملت مع وزارة العمل والاقتصاد والتخطيط بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، وتشمل مجالات تركيزها سوق العمل، وتنمية القطاع الخاص، وتمكين المرأة اقتصادياً.

الجدير ذكره هو أن باعشن عملت كذلك مستشارة في الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية للبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة الإمارات لتنمية الشباب.



الجمعية تصدر بياناً حول توقيف عدداً من الأشخاص في الفترة الأخيرة و تهيب الجميع بالالتفاف حول القيادة

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توقيف عدداً من الأشخاص الفترة الأخيرة، مؤكدةً على أهمية اللحمة الوطنية، وتهيب بالجميع الالتفاف حول القيادة وإحباط أي دعوات مشبوهة تهدف إلى تهديد أمن واستقرار البلاد أو السلم الاجتماعي بما يؤدي إلى انتهاك الحقوق والحاق الضرر بها. كما أكدت الجمعية على أهمية الالتزام بالإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة ذات العلاقة الأخرى من قبل السلطات ذات العلاقة، و على أهمية مباشرة النيابة العامة اختصاصاتها في هذا الشأن، وبما يكفل للجميع ضمان حقوقهم وتحقيق العدالة. وفي سياق متصل و حول ما تم تداوله في بعض وسائل الاعلام حول توقيف بعض السيدات في المملكة أكدت الجمعية بأنها تواصلت مع عدد من السيدات اللاتي نُشرت أسمائهن في بعض وسائل الإعلام وثبت عدم صحة ما أشيع عن توقيفهن، ولذا تؤكد الجمعية على ضرورة عدم نشر الأخبار قبل التأكد من صحتها واحترام حق الأفراد في المحافظة على خصوصياتهم وعدم الزج بأسماء هؤلاء النسوة في وسائل الإعلام حيث يعد هذا العمل تجاوز على حقوقهن.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسف وتستهن سحب الحكومة القطرية الجنسية لعدد ممن ينتمون لقبيلة آل مرة

تعلم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئاً لجنسية الشيخ/ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه ٥٥ آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و١٨ امرأة، في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتم والتشريد في سابقة دولية من نوعها لا مثيل لها سوى ماقامت به الحكومة القطرية نفسها عام ٢٠٠٥ حين شردت أكثر من ٥٠٠٠ من مواطنيها من فخيدة آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق مع المعايير الدولية. لا سيما وأن الأشخاص الـ ٥٦ هم مواطنون قطريون، ولم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم والعمل، وحرية الحركة، والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، فإن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة. كما أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسف وتستهن سحب العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء كونهم ينتمون إلى أسر معينة فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة، والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة ٣٦ لمجلس حقوق الإنسان الذي تسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولاليس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمتها العالمية. إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة للمنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان، خاصة اللجنة القطرية لحقوق الإنسان التي غضت النظر عن هذا الانتهاك الصارخ لحقوق هؤلاء الأشخاص ولم تتطرق إليها إطلاقاً.

في اليوم الوطني السابع والثمانون

رئيس الجمعية يؤكد على ضرورة استتشار الأمن و

الاستقرار الذي تنعم به المملكة



والتكاتف بين الشعب والقيادة». الجدير ذكره أن المملكة تحتفل باليوم الوطني لتوحيد المملكة في ٢٣ سبتمبر من كل عام، وهذا التاريخ يعود إلى المرسوم الملكي الذي أصدره الملك عبد العزيز برقم ٢٧١٦، وتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٥١ هـ، ويقضي بتحويل اسم الدولة من (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) إلى المملكة العربية السعودية، ابتداءً من يوم الخميس ٢١ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ الموافق للأول من الميزان ويقابل يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م.

الوعي واللحمة الوطنية بما يضمن صيانة الحقوق واستقرارها، وتعزيز التنمية الشاملة في بلادنا بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله و سمو ولي عهده الأمين، مما يجعلنا نمضي أيامنا الوطنية بمزيد من الأمل والطموح في مستقبل أفضل يمكن فيه الجميع من المزيد من الحقوق ويتم فيه نبذ التعصب والتطرف والكراهية وأن نسعى جميعاً لمزيد من التسامح، والتعايش والتعاون لما فيه خير وتقديم بلادنا ومجتمعنا في ظل التلاحم

وأضاف «إنَّ التمتع بالحقوق وصيانتها وتعزيزها لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل توفر الاستقرار والمحافظة على الأمن الذي تدور حوله بقية الحقوق وجوداً وعدماً، كما أن السعي نحو نبذ التعصب والكراهية والبعد عن التحريض والحرص على نشر التسامح والاستماع إلى الرأي الآخر يساهم في استقرار المجتمعات ويساعد في تطورها، ويعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان فيها وأكد أن الأوضاع غير المستقرة في المنطقة المحيطة بالمملكة تؤكد ضرورة زيادة

تقدم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بمناسبة اليوم الوطني للمملكة بالتهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز -حفظهما الله- و الشعب السعودي الكريم، وأكد على ضرورة استتشار نعمة الأمن والاستقرار الذي تنعم به المملكة، وهو الحق المحوري والذي بدونه لا يمكن التمتع ببقية الحقوق الإنسانية الأخرى.

اجتماع الجمعية العمومية العشرون تزامناً مع افتتاح المقر الرئيسي للجمعية بمدينة الرياض

د/ عبد الجليل السيف



عضو تنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

كانت السعودية من بين أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقيات والمواثيق الحقوقية الدولية المرعية في هذا الشأن.

وتحقيقاً لهذه الغاية أصدرت المملكة النظام الأساسي للحكم، وشرعت في تقديم مشروع الحوار الوطني، وأدخلت بعض التعديلات على مجلس الشورى: كزيادة عدد أعضائه، وتمثيل المرأة لعضويته، وتوسيع صلاحياته؛ لتشمل مراجعة الأنظمة والقوانين وتطويرها.

كما اتخذت المملكة خطوات فعلية على صعيد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار؛ فأجرت الانتخابات البلدية. وكان للجمعية دورها الفعال في الإشراف على تلك الانتخابات في جميع مراحلها المختلفة حتى إعلان النتائج في تاريخ ١٤٢٧/٠٣/٠١ هـ وأصبحت المرأة السعودية نائبة ومُنتخبة، كما تبوّأت موقعها اللائق بها، ويات بمقدورها المشاركة في صنع القرار.

وقد تأسست هذه الجمعية في ١٤٢٥/٠١/١٨ هـ الموافق ٢٠٠٤/٠٣/٠٩ م؛ لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية. وتعد هذه الجمعية هي أول جمعية وطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية تعلن عن مبادرات وتقوم بزيارات ميدانية ولقاءات مباشرة وفعاليات نوعية عبر فروعها الثمانية.

وأشعر بالفخر والاعتزاز بصفتي أحد الذين شرف مع نخبة وطنية مختارة لتأسيسها، وبما حققته من إنجازات، وعطاء مستمر، وعمل دوّوب على مدار أكثر من ثلاثة عشر عاماً من التأسيس، كما ازدادت فخراً واعتزازاً بعد تكليفي من رئاسة الجمعية بتأسيس وافتتاح فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية بالدمام والإشراف عليه، وقد تم افتتاح الفرع في يوم الثلاثاء ١٤٢٧/٠٢/٢٨ هـ تحت رعاية معالي الدكتور بندر الحجار رئيس الجمعية آنذاك.

وقد أعقب ذلك افتتاح مكتب في سجن مباحث الدمام تحت رعاية رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، وقد شرفت أيضاً بإدارته والإشراف عليه وكان ذلك في تاريخ ١٤٢٤/٠١/٢١ هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٠٤ م.

وقد كان لهذا الفرع العديد من الإنجازات منها على سبيل المثال لا الحصر: المشاركة في معالجة القضايا الحقوقية اليومية المختلفة، التأسيس والمشاركة في انتخابات البلدية في المنطقة الشرقية في دورتها الأولى لعام ١٤٢٦ هـ، توظيف الخبرات للاستفادة في المرحلة الأولى والثالثة في عام ١٤٢٧ هـ.

كل هذه الإنجازات جعلت الفرع محل تقدير من رئاسة الجمعية، فقد احتل المركز الأول بين أفرع الجمعية الثمانية من حيث الأداء والإنجاز، وقد ورد ذلك في خطاب من رئاسة الجمعية برقم ٤٣٥/٣٤ بتاريخ ١٤٢٥/٠٤/١١ هـ، وكذلك جائزة أفضل موظف لنفس العام، وكان لهذا التقدير الأثر الإيجابي على كل العاملين بالفرع مما أدى إلى مضاعفة الجهود والعطاء المستمر والعمل الدوّوب، والمزيد من الإنجازات والنشاطات والفعاليات التي ظهرت جلياً في ترسيخ الثقافة الحقوقية في المجتمع، وكان فرعنا رائداً بين أفرع الجمعية في تناول قضايا البيئة وأثرها على صحة سكان المنطقة؛ حيث كان له السبق في تشكيل لجنة للبيئة بمشاركة أرامكو السعودية والهيئة الملكية للجبيل وبنع وجامعة البترول وبعض الأكاديميين المعروفين في الجامعات ومراكز الأبحاث

يسرنا أن نجتمع هذا اليوم لنحتفل فيه بانتقال الجمعية إلى مبناها الجديد كما أننا سعداء بتزامن هذه المناسبة مع الاجتماع العشرون للجمعية العمومية وأن يكون من بيننا معالي الدكتور بندر الحجار الرئيس السابق للجمعية ونشكره ونقدر له جهوده وما قدمه من خدمات للجمعية وهي مستمرة حتى تاريخه.

كما انتهز هذه الفرصة بأن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئاسة الجمعية وعلى رأسها سعادة الدكتور مفلح القحطاني لجهوده الاستثنائية والعاملين معه ولازالت هذه الجهود مستمرة.

باتت قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المطروحة حالياً على الساحة الإنسانية، واحتلت أهمية كبرى بين تلك القضايا المعاصرة؛ لذا

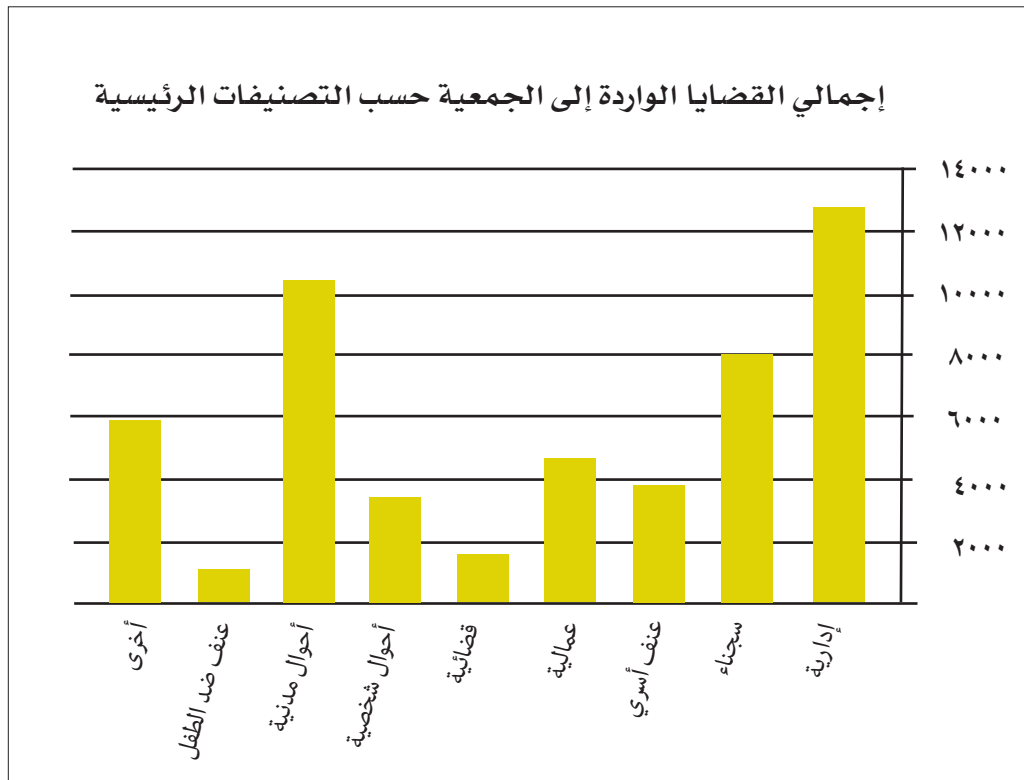
الإنجازات.

وفي هذا الاحتفال أود أن أؤكد أن هذه الجمعية تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل مشرق إن شاء الله وأقول لزملاء المسيرة هؤلاء من أدى دوره ومن يستكمل هذا البناء بمن خط طريق هذه الجمعية بفكركم وإنتاجكم ومشاركاتكم الفاعلة وجهودكم المتواصلة أقول لكم ألف تحية وتقدير على أدائكم المشرف لأسمى عمل تطوعي لوجه الله ثم للوطن.

وأود بهذه المناسبة أن أطرح عدداً من النقاط التي أراها مهمة من حيث الأولويات لتطوير أداء الجمعية وتحقيق أهدافها المنشودة ومنها:

١- تحقيق الطموحات المنشودة خاصة ونحن ننتقل من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطوير وما يترتب على هذه المرحلة من افتتاح فروع جديدة أو مكاتب تمثيلية تغطي جميع مناطق المملكة.

٢- معالجة القضايا الواردة للجمعية والتي أشار إليها التقرير السنوي الثالث عشر للجمعية لعام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦م حيث سجلت منذ تأسيسها (٥١,٧٤٤) واحد وخمسون ألف وسبعمائة وأربعة وأربعون قضية مع الاهتمام بما يشير إلى كونها ظاهرة أو في طريقها إلى ذلك ، وجاءت من حيث الترتيب ما يلي: إدارية، سجناء، عنف أسري، عمالية، قضائية، أحوال شخصية، أحوال مدنية، عنف ضد الطفل، أخرى كما هي موضحة في البيان التالي:-



٣- الوصول إلى الأجيال باعتبارها الاستثمار الحقيقي والمستقبلي وإن طال الزمن وتوجيه نظرهم إلى مجال ثقافة حقوق الإنسان.

٤- إدخال ثقافة حقوق الإنسان ضمن البرامج الأكاديمية التي شاركت فيها معظم الجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأخيراً أرى ونحن نحتفي ونحتفل بمسيرة الجمعية الأم وانتقالها إلى المقر الجديد ضرورة إحلال كفاءات وقدرات شابة لتقوم مقام الأعضاء المؤسسين الذين غادروا الساحة لسبب أو لآخر ومنحهم كامل الصلاحيات والحقوق؛ وهذا مطلب مهم من عدد كبير من الأعضاء المتعاونين الذين أثبتوا جدارتهم وقدموا على مدار السنوات الماضية ما يبرر ذلك منذ تأسيس الجمعية.

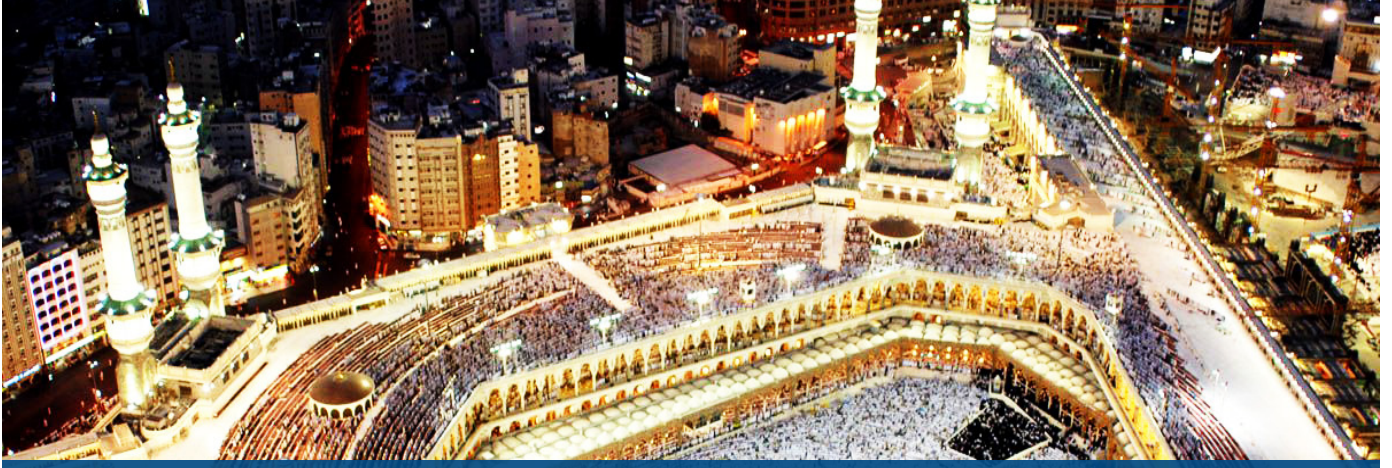
وختاماً أبارك للجميع هذه الذكرى المليئة بالتفاؤل وأتطلع لمستقبل واعد لجمعيتنا بإذن الله.

المهتمين بهذا الأمر وقد خلُصت اللجنة إلى العديد من التوصيات الهامة وتم تنفيذ البعض منها في هذا الشأن.

وقد قام فرع الجمعية بالعديد من الزيارات لأماكن التوقيف وكشف أوجه القصور والمخالفات كواحد من أهم الواجبات الإنسانية والاطلاع على مجريات الأمور فيها والرفع للجهات المسؤولة حيث حظيت بتجاوب كبير من القيادات الأمنية والأهلية ووجدت تجاوباً لإزالة تلك الملاحظات.

وللفرع اهتمام مجتمعي كبير في القيام بالأنشطة والفعاليات والدورات التدريبية للإعلاميين والمحامين وكذلك تدريب فريق من الضباط وضباط الصف بالأمن الجنائي من خلال عقد دورة تدريبية خاصة لرجال الأمن المعنيين بالإجراءات الجزائية في معهد التدريب بالأمن العام بالظهران. كما رصد الفرع حالات حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ووثق ذلك عبر التقارير الدورية والسنوية.

وفي هذه الاحتفالية لن أشير إلى الصعوبات التي واجهت الجمعية من بعض الجهات - شأنها شأن أي مؤسسة جديدة - ولكن أستطيع القول أنه بعد هذه السنوات حققنا المعادلة الصعبة في علاقتنا مع هذه الجهات، ويقدم الفرع مبادرة الجمعية لإقامة هذا الحفل الكريم؛ لتعميم رسالة الجمعية على شرائح المجتمع السعودي، وإظهار دعم الدولة لجهود مؤسسيها وأعضائها والمنتمين للأنشطة الحقوقية بدءاً من: معالي الدكتور عبدالله العبيد المؤسس الأول للجمعية، مروراً بمعالي الدكتور بندر الحجار الرئيس الثاني لها، ووصولاً للدكتور مفلح القحطاني الرئيس الحالي للجمعية الذي واصل تحقيق



الجمعية تستنكر ما تعرض له المواطن القطري حمد المري بعد عودته من الحج



هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح المتضرر/ حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود. وتؤكد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم، كما تؤكد الجمعية أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتثقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت أن الاعتداء على الأستاذ حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الاخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً الخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر. وتدعو الجمعية الحكومة القطرية المسارعة الى إعلان براءتها من

فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ ١٤٣٨/١٢/٢هـ، بحسب جواز السفر رقم: ٠١٣٣٢٩١٨، وقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحال تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه، وإننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استقلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات

تعرب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية عن استنكارها لما تعرض له الأستاذ حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الأراضي السعودية إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان. وقد تابعت الجمعية قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهيّن وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر المملكة العربية السعودية سالماً معافى في ١٥/١٢/١٤٣٨ وكان قد دخل المملكة العربية السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي



بمناسبة العام الدراسي الجديد رئيس الجمعية يؤكد على أهمية تقديم محتوى تعليمي يفي بمتطلبات التنمية الاجتماعية للطلبة و ضرورة تفعيل نظام حماية الطفل

بعض المدارس، مما يقلل من توفير البيئة المناسبة للوفاء بالحق في التعليم على الوجه المطلوب، كما أكد على أهمية متابعة التزام كافة قطاعات التعليم باللوائح المنظمة لعملها حيث يساهم ذلك في تحقيق الرؤية والخطط الموضوعة مما يحقق جودة المسيرة التعليمية في بلادنا حفظها الله وحفظ قادتها وسدد خطى القائمين على أمر التعليم فيها.

والحرص على ألا يتضرر الأطفال من زيادة ساعات اليوم الدراسي وخاصة في المدارس التي لا تتوفر بها التجهيزات اللازمة لحصص النشاط، كما دعا الجهات ذات العلاقة في الوزارة وإدارات التعليم لدعم قادة المدارس والمشرفين فيها لتسهيل قيامهم بمهامهم على أكمل وجه، حيث رصدت الجمعية وجود نقص في المعلمين وفي بعض التجهيزات الأخرى لدى

الاجتماعية للطلاب، و يعزز قدراتهم ومهاراتهم وينمي الشعور بالوطنية والانتماء وبما يكفل احترام وصيانة حقوق الجميع. كما أكد على أهمية تفعيل نظام حماية الطفل ولأئحته التنفيذية بشكل عام وفي الجوانب المتعلقة بالمرافق التعليمية بشكل خاص، ومن ذلك السماح للأطفال الذين لديهم إشكاليات بشأن أوراقهم الثبوتية بالالتحاق بالمدارس،

بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد صرح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مؤكداً على أهمية توفير الحق في بيئة تعليمية مناسبة لأبنائنا و بناتنا الطلاب والطالبات بما يضمن تحقيق الغايات المرجوة من التعليم، وذلك بتوفير هذا الحق للجميع، و تقديم محتوى تعليمي يفي بمتطلبات التنمية

سمو أمير منطقة جازان بالنيابة يستقبل المشرف على فرع الجمعية في جازان و الوفد المرافق له



استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- أمير منطقة جازان بالنيابة، في مكتبه بالإمارة مؤخراً، المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي، يرافقه أعضاء الجمعية: الأستاذ إبراهيم بن حسين المالكي مدير الفرع، و الشيخ العباس بن عبدالفتاح الحازمي، و الدكتور محمد بن يحيى الحارثي.

ورحب سمو أمير جازان بالنيابة في بداية الاستقبال بالدكتور البهكلي، وأعضاء فرع الجمعية، متمنياً لهم دوام التوفيق في مهام عملهم.

وأكد سموه أهمية دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حفظ الجانب الإنساني وكرامة الإنسان في حياته ومجتمعه وما يضمنه الدين الإسلامي الحنيف من حقوق وفق كتاب الله وسنة نبيه الكريم، وهو ما تحرص على

تقديمها الجمعية، وما تسعى لتقديمه من خدمات وما حققته من إنجازات.

بأعمال فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة، والخدمات التي

تطبيقه القيادة الرشيدة، وجرى خلال الاستقبال بحث الموضوعات المتعلقة

« في ذكرى اليوم الوطني »

د/ إبراهيم بن عبد الله السليمان



محامي ومستشار
عضو مجلس الشورى سابقاً
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الانتماء يعني الوفاء والإخلاص، ومن لا يخلص لوطنه، فلن يخلص لأي شيء، ومن لم يكن خيره لوطنه فلا خير فيه، وكما قال الشاعر « لا شيء يعدل الوطن»، فطوبى لكل مخلص، وطوبى لكل العيون الساهرة على الحدود لتحرس الوطن.

ونعمق في روح الشباب معاني الحس الوطني والانتماء إلى هذه الأمة حتى يستمر عطاء ذلك الغرس المبارك.

وفق الله الجميع في رسم تلك الصورة المشرقة لما يزيد على قرن من الزمان خرجت فيه الجزيرة من أمم جاهلة متناحرة إلى أمة موحدة قوية في إيمانها وعقيدتها، غنية برجالها وعطاءها وإسهامها الحضاري.. فخورة بأمجادها وتاريخها.

وحفظ الله قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-.

اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية هو مناسبة مميزة محفورة في الذاكرة والوجدان، هذا اليوم الذي تحقق فيه التكامل والوحدة، وأزيلت الفرقة والتفكك، هو اليوم الذي يشهد له التاريخ بمدى التطور والازدهار الذي حصل والذي نعيشه واقعاً ملموساً في عهد قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين أيده الله بنصره وسمو ولي عهده الأمين وفقه الله.

اليوم الوطني، يوم توحيد هذا الكيان العملاق على يد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن - طيب الله ثراه - وفي هذه المناسبة الغالية نسجل فخرنا واعتزازنا بالمنجزات الحضارية الفريدة والشواهد الكبيرة التي أرسيت قاعدة متينة لحاضر زاه وغد مشرق في وطن تتواصل فيه مسيرة الخير والنماء وتتجسد فيه معاني الوفاء لقادة أخلصوا لشعبهم وتفانوا في رفعة بلدهم حتى أصبحت له مكانة كبيرة بين الأمم.

تمر علينا هذه الذكرى لنستلهم العبر والدروس من سيرة القائد الفذ الملك عبد العزيز الذي استطاع بحنكته ونافذ بصيرته، وقبل ذلك كله بإيمانه الراسخ بالله جل وعلا أن يضع قواعد هذا البناء الشامخ ويشيد منطلقاته وثوابته التي ما زلنا نقتبس منها لتتبرح حاضرتنا ونستشرف بها ملامح ما نتطلع إليه في الغد - إن شاء الله - من الرقي والتقدم في سعينا الدائم لكل ما من شأنه رفعة الوطن ورفاهية وكرامة المواطن

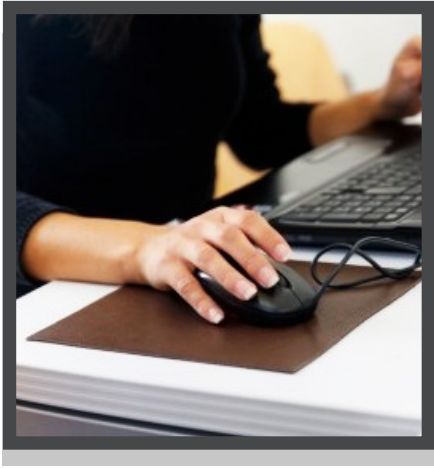
اليوم الوطني مناسبة عزيزة تتكرر كل عام نتابع من خلالها مسيرة النهضة العملاقة التي عرفها الوطن ويعيشها في كافة المجالات حتى غدت المملكة وفي زمن قياسي في مصاف الدول المتقدمة، بل تتميز على كثير من الدول بقيمتها الدينية وتراثها وحمائتها للعقيدة الإسلامية وتبنيها الإسلام منهجاً وأسلوب حياة حتى أصبحت ملاذاً للمسلمين، وأولت الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين جل اهتمامها وبذلت كل غال في إعمارهما وتوسعتهم بشكل اراح الحجاج والمعتمرين والزوار وأظهر غيرة الدولة على حرمت المسلمين وإبرازها في أفضل ثوب يتمناه كل مسلم.

يحث ديننا الإسلامي على الولاء والوفاء للأوطان وحبها، فعندما أجبر خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على الخروج من مكة المكرمة قال: « ما أطيبك من بلد، وأحبك إليّ، ولولا أن قومك أخرجونني منك ما سكنت غيرك»، فاعلمنا عليه السلام واجب حب الوطن والانتماء إليه.

تتبع أهمية هذا اليوم الوطني في تذكير الأجيال الجديدة بكافة الإنجازات التي قام بها من سبقوهم، والحرص على غرس القيم الحضارية في نفوس الأجيال الشابة للسير قدماً على الخطى نفسها، وتقديم أفضل صورة عن بلدهم في كافة المحافل الدولية، ونشر الوعي حول ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية.

ومن أجمل مظاهر الحرية في حياتنا أن يكون لكل فرد منا وطنٌ يحتويه، فيتشارك الأبناء في بناء هذا الوطن، والعمل على تطوره بشتى الطرق، والإبداع من أجل تنوُّقه في جميع المجالات، وللوطن حقوقٌ على الفرد فمن واجب الفرد المساهمة في رفعة وطنه، ومنحه العطاء حتى يصبح هذا الوطن فخراً له بين الأمم، والوطن كالأم كلما زاد حبك له زاد عطاؤه من أجلك.

ربما لم يذكر الشعر والأدب مفردة ذكر الوطن، ففيه تحلو الأغنيات، وله تزيين الكلمات؛ فالفخر بالوطن يزيد الإنسان رفعةً، ويرفع شأنه؛ لأنَّ



أفكار ومشاريع



مضخات تعمل بالطاقة

الشمسية تغير حياة سكان قرية

غايدواري الذين اعتادوا من قبل

السير لأكثر من ٨ كيلومترات

يوميًا لإحضار المياه العذبة



حل مشكلة المياه في قرية غايدواري النائية باستخدام الطاقة الشمسية

أيضاً، لكن لم يكن أمامنا خيار آخر». بالنسبة لمن لا يستطيعون قطع هذه المسافة إلى الكنيسة، كان الخيار هو شراء ثلاثة جرافات من المياه مقابل ١٠٠٠ شلن (٤٤ سنتاً) أو ٣٣٠ شلناً للجراف الواحد إذا كانت لدى البائع الرغبة في قبول التجزئة، تقول مرغوي، «هذه مبالغ كبيرة بالنسبة

تقول روزالي مرغوي، وهي زوجة وأم لثلاثة أطفال، «كانت أولى واجباتي المنزلية المبكرة يومياً هي الذهاب وإحضار جراف واحد من المياه يحتوي ٢٠ لتراً من كنيسة داريدا الكاثوليكية التي تبعد مسيرة خمسة كيلومترات، ثم أعود إلى المنزل سيراً على الأقدام، والمياه هناك لم تكن نظيفة

كان سكان قرية غايدواري البالغ عددهم ٣٦٠٠ نسمة يعيشون حياة مليئة بالمفارقات الصارخة إذ يسيرون يومياً لمسافة ٨ كيلومترات لجلب الماء رغم أنهم يعيشون بالقرب من بحيرة غايدواري، وهي بحيرة شديدة الملوحة، ومن ثم فلا تصلح مياهها للاستهلاك الآدمي أو الحيواني.

للإنفاق اليومي هنا».

كلما حل موسم المطر، أتت معه الراحة لهذا المجتمع الذي يغلب عليه الطابع الرعوي، تقول «عندئذ نذهب لجلب المياه من الأنهار الموسمية حتى على الرغم من أن هذه المياه عكرة وغير آمنة لأن أبقارنا أيضاً تبول فيها، ونتيجة لذلك فإن العديد من الأشخاص كثيراً ما يصابون بأمراض منقولة عبر المياه التي تتكلف الكثير لمعالجتها».

تقع غايدواري على مسافة ٥٠ كيلومتراً من بلدة باباتي في منطقة مانيارا شمالي تنزانيا، وتقع ضاحية باباتي على جانب وادي الصدع العظيم الذي يجاور غابة تارانغاير الوطنية الغنية بالأحياء البرية، كما أن مواردها الطبيعية، كبحيرة باباتي المليئة بأفراس النهر الشهيرة، وبحيرة مانيارا التي تعج أيضاً بسلالاتها الخاصة من الأحياء البرية، وتجذب الكثير من السياح.

تقول إليزابيث سفاري المقيمة في قرية غيتامور، «علينا أن نعنتي ببساتينا، حتى بمساعدة كافة أفراد الأسرة، في الأيام العادية لا يستغرق الأمر أكثر من أربع ساعات لجلب الماء للاستخدام المنزلي ولحيواناتنا. كان الأطفال يتخلفون أحياناً عن مدارسهم أو يذهبون إليها متأخرين لأنهم يساعدون في نقل المياه».

وأخيراً أتى المدد لسكان القرية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ حينما بدأت الحياة تدب في مشروع بيريسيم للمياه، الذي تموله منظمة ووتر ميشن (Water Mission)، والبنك الدولي، وصندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي، وهو من بين مجموعة من الوحدات الريفية الرائدة التي يتم تشغيلها حالياً بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية كحل مبتكر للتحدي المائل في تزويد المناطق الريفية بالمياه في تنزانيا.

وحتى وقت قريب، كانت أغلب مشاريع المياه في القرية تعمل بالكهرباء أو

تستخدم المولدات التي تعمل بالديزل.

التحول إلى الطاقة الشمسية

كان للتحول إلى العمل بالطاقة الشمسية تأثير مالي كبير على عمليات المياه في الريف، وبينما تشكل التقنيات التي تعمل بالكهرباء والديزل عبئاً مالياً أثبت أنه باهظ الثمن ولا يمكن أن يستمر بمجتمع ريفي في تنزانيا، فإن الطاقة الشمسية يمكن أن تعتبر بمثابة دعم يقدم للطاقة لمدة ٢٠ عاماً، ومن خلال الطاقة الشمسية، ستمتع القرية بالطاقة المجانية على مدى مدة سريان مشروع الطاقة، بما يسمح لهم بالادخار من أجل الصيانة والإصلاحات في المستقبل.

قال ندا غيداتو، وهو عضو كبير بلجنة تتألف من ١٤ عضواً أشرف على المشروع، «لم أتوقع أن أرى في حياتي أبداً مياه الصنبور قريبة من منزلي إلى هذا الحد، لقد تغير أسلوب حياتنا هنا بدرجة كبيرة بعد أن أصبح الماء في متناول اليد».

تبلغ السعة الإنتاجية للمضخة التي تعمل بالطاقة الشمسية، بالضخ لمدة ست ساعات ونصف، نحو ٢٤ ألف لتر في اليوم، يقول جيسون أسوغو، منسق المشروع، «المياه آمنة ونظيفة حيث تتم معالجتها بالكlor».

تأتي المياه لمشروع بيريسيم من الينابيع الطبيعية في تلال إنداميت على الحدود بين ضاحيتي باباتي وهانانغ، اللتان تبعدان نحو ١٨ كيلومتراً من غايدواري، ومنذ تدشينها في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، توفر المضخة المياه النظيفة والأمنة لألفين من السكان الذين يبلغ إجمالي عددهم ٣٥٠٠ نسمة يقطنون ست ضُيع في قرية غايدواري، مقابل ٣٠ شلناً فقط للجركن، وهو توفير هائل في الوقت والمال ما لبث أن ترك آثاراً إيجابية بالفعل على السكان.

شملت الضُيع المستفيدة غايدواري، وإنديبينيا، وغيتامور، وكواوي، وإندادو إلى جانب مدرستي بيريسيم

الابتدائية الداخلية وغايدواري الابتدائية المملوكتين للحكومة، واللذان تحصلان على المياه الآن من نقطة بوستا لتجميع المياه. تذهب ١٥٪ من إيرادات نقاط تجميع المياه الست لدفع رواتب القائمين على تشغيل نقاط المياه، بينما تودع الأموال الباقية في حساب بنكي منفصل لصيانة المشروع.

رصد إسحاق عبدل، الذي أشرف على تنفيذ المشروع نيابة عن منظمة ووتر ميشن (Water Mission)، التغيرات الهائلة التي حدثت في هذه المجتمعات المحلية، يقول، «هناك مستويات عالية من الفقر في هذه القرية ولكن مع المياه النظيفة، وتوفير الوقت، تتحسن الأحوال الصحية والمعيشية بشكل عام بين السكان، نستطيع بالفعل أن نرى محلات صغيرة قد بدأت تظهر في أنحاء غايدواري».

أبرز تجارب الدول الناجحة في تحلية المياه

«تعاون عربي مشترك في مجال تحلية مياه البحر»، دعوة جديدة وجهها وزير الموارد المائية والري، الدكتور محمد عبدالعاطي المصري، في كلمته مؤخراً، أمام الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية، تهدف إلى إنتاج عربي مشترك لمحطات تحلية مياه البحر وبحوث مشتركة لحل مشاكل المياه.

وخاضت عدة دول غنية وفقيرة تجربة تحلية مياه البحر، من قبل لتوفير المياه لشعوبها، بعضها حقق نجاحاً كبيراً، ونجح في التغلب على أزمة المياه.

وتعد سنغافورة من أكثر الدول نجاحاً في هذا المجال، حيث بدأت مع بداية الألفية الثانية تكرير مياه البحر، وحفرت أنفاق على مساحة ٤٨ كيلومتراً، لنقل مياه الصرف الصحي من الأماكن السكنية إلى المصانع المعالجة و تنقى عبر مصاف

صغيرة، كما تعرض للأشعة ما فوق البنفسجية. وعند المقارنة على المستوى الدولي، فإن مشروع «NEWater» في سنغافورة، يحتل مكانة جيدة، فهو يغطي نحو ثلث احتياجات البلاد من المياه، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٦٠ أن يؤمن أكثر من ٥٠ في المئة، وفقاً لموقع دويتش فيله الألماني.

وفي دول الخليج، نجحت أبوظبي في تحلية مياه البحر وأصبح خط السداد ينقل المياه المحلاة من مدينة أبوظبي، إلى مدينة العين نفسها، وأصبحت أبوظبي من أكبر دول المنطقة في مشروعات تحلية مياه البحر.

فيما توفر محطات «هيتاشي» لتحلية المياه بالطاقة الشمسية المياه العذبة في مناطق أبوظبي الصحراوية البعيدة.

وتصدر السعودية دول العالم في إنتاج المياه المحلاة، وعرفت السعودية تحلية المياه المالحة منذ أكثر من ١٠٠ عام، عندما تم تشغيل وحدة تكثيف وتقطير مياه البحر المالحة في مدينة جدة على ساحل البحر الأحمر، والتي نزعّت من إحدى البوارج الفارقة قبالة سواحلها ونصبت بمينائها، وعرفت باسم «الكنداسة»، وهي أول وحدة تحلية تنشأ على اليابسة حيث كانت تلك التقنية تستخدم فقط في السفن العسكرية والتجارية.

ونجحت الجزائر في تجربة تحلية المياه، بعد أن انتهجت أسلوب تحلية مياه البحر أمام مظاهر الجفاف التي تجتاحها من سنة لأخرى وتزايد النقص في تموين بعض المدن بالمياه بخاصة المدن الكبرى كالعاصمة وهران نظراً لحجمها الكبير.

وفي تونس، تنتج أربع محطات تحلية نحو أربعة في المائة من إجمالي الموارد المائية للبلاد، وتستخدم هذه المحطات الارتشاح العكسي، وهي عملية تمرر المياه بمقتضاها عبر غشاء بثقوب متناهية الصغر تمنع معظم الملح المذاب فضلاً عن معظم الملوثات من المركبات العضوية والميكروبيولوجية من المرور.

فرع الجمعية في المدينة المنورة يشارك في معرض الكتاب بالجامعة الإسلامية

والفئات مجتمع المدينة المنورة. وأوضح عميد شؤون المكتبات بالجامعة الدكتور عبدالله الزهراني أن أعداداً كبيرة من الطلاب توافدوا على المعرض لاقتناء الكتب والمراجع الجامعية في العلوم العربية والشرعية على وجه الخصوص، مشيراً إلى أن المعرض شهد إقبالاً من قبل القراء الذين يفضلون اقتناء الكتب الثقافية والعلمية، في ضوء مشاركة أكثر من ٢٠٠ دار نشر وجهة حكومية وأهلية إلى جانب أنه تم توزيع فيه العديد من المطبوعات، بالإضافة إلى البرنامج الثقافي المصاحب للمعرض الذي تضمن عدداً من اللقاءات والمحاضرات والندوات، وأبان الدكتور الزهراني أن الأيام المخصصة للعائلات لقيت هي الأخرى حضوراً لافتاً من العائلات الحريصة على اقتناء الكتب، مؤكداً أن أسعار الكتب في متناول الجميع إضافة إلى أن دور النشر قدمت العديد من الخصومات الخاصة بالطلاب.

التي من شأنها أن تحمي حق الطفل في العيش بشكل طبيعي وفقاً لما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وموادها القانونية. الجدير ذكره أن جناح فرع الجمعية جاء مميزاً حيث إنه بالإضافة إلى الكتب والمطويات التعريفية تضمن تقديم استشارة قانونية حيث حرص الفرع على وجود المستشار القانوني الأستاذ عبد المجيد الأمين طيلة أيام المعرض لتقديم الاستشارات القانونية، والتعريف بآليات الجمعية في تلقي الالتماسات والشكاوى، إلى جانب التعريف بأهم القضايا التي تأتي في صميم اختصاصات الجمعية كجهة استشارية، كما كان في استقبال الزوار طيلة أيام المعرض سكرتير فرع الجمعية الأستاذ بندر الترجمي الذي حرص على تعريف الزوار بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها ورسالتها الإنسانية السامية. كما أن المعرض شهد إقبالاً كبيراً من قبل الزوار من مختلف الشرائح

ذات قيمة قانونية تساعد في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الميثاق الخليجي لحقوق الإنسان، حقوق العمالة، حقوق السجناء، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ومن ضمن الإصدارات المعروضة التقرير السنوي للجمعية، والذي يحتوي على شرح لدور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها وأعمالها منها العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، والتقارير والمطبوعات والمواد الإعلامية والتوعوية والتثقيف، والندوات والفعاليات، والمهام الرسمية لرئيس الجمعية والأمين العام، وللأعضاء. كما قدم الركن مجموعة من الإصدارات الخاصة بالطفل لتعريفه بحقوقه في شكل رسومات وحوارات قصصية منها سلسلة إصدارات اعرف حقوقك ولونها. وتهدف الجمعية من خلال تلك الإصدارات إلى التركيز على الحقوق

شارك فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة في فعاليات معرض الكتاب الذي نظمته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وأوضحت المشرفة العام على الفرع الأستاذة شرف القرائي أن أهمية المشاركة في هذا الحدث الثقافي الدولي الذي يستقطب عشرات الآلاف من القراء، تأتي بهدف تعزيز دور الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية، وتأكيد الانتماء للهوية الوطنية، وتعزيز مفاهيم الحفاظ على الحقوق، والحرص على تعميق الفكر الحقوقي، ودعم الثقافة الحقوقية بكل أنماطها ومختلف فروعها، وإبراز الرسالة الإنسانية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لنشر الحب والسلام والتسامح عبر مشاركات الجمعية المتنوعة التي تم برمجتها في إستراتيجية تأكيداً لدور الجمعية الرائد في المشهد الثقافي الحقوقي العالمي. كما تم توزيع عدد من الإصدارات من كتيبات ونشرات ومطويات



اعرف أكثر عن الجمعية السعودية لطب الأطفال



تأسست الجمعية السعودية لطب الأطفال في المملكة العربية السعودية في جامعة الملك سعود في مدينة الرياض.

رؤيتها: تحقيق الريادة محلياً ودولياً للجمعية السعودية لطب الأطفال في مجالها.

الأهداف: الجمعية السعودية لطب الأطفال، يشار إليها باسم «الجمعية» فيما بعد،

وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تطوير وتفعيل التفكير العلمي في المجالات المتصلة بالجمعية و تخصصاتها.

٢. إقامة الأنشطة العلمية بين أعضاء الجمعية.

٣. توسيع المشورة العلمية في مجال التخصصات.

٤. تطوير الممارسة المهنية والعلمية لأعضاء الجمعية.

٥. تسهيل تبادل نتائج البحوث والأفكار العلمية بين المحلية والوكالات الأجنبية والمعاهد المعنية.

٦. المشاركة في وضع الخطط ذات

الصلة لمجال رعاية الأطفال (بما في ذلك الوقاية والعلاج).

٧. المشاركة في نشر الوعي الصحي وتوفير الدعم للأطفال المرضى.

٨. التنسيق مع جميع الوكالات ومعاهد تقاسم الأهداف المذكورة أعلاه.

أنشطة الجمعية:

تسعى الجمعية إلى تحقيق أهدافها المنصوص عليها في المادة الثانية من

قبل جميع الوسائل القانونية التالية:

١. تشجيع المشاركة النشطة في مجال البحوث وتقديم المشورة المتخصصة.

٢. كتابة وترجمة الكتب والكتيبات في مجال عملها من التخصصات والمرتبطة المناطق مع مراعاة جميع القواعد واللوائح المعنية.

٣. إجراء دراسات علمية للمساعدة في تحسين الممارسات الطبية في مجال عملها.

٤. تنظيم ندوات وحلقات دراسية ودورات دراسية والتي تتصل مباشرة إلى أهداف ومصالح الجمعية.

الجزء الخامس والعشرون من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

اعرف حقوقك و واجباتك

المادة الرابعة والأربعون «تسليم المجرمين» (٢-٣)

٣- إذا شمل طلب التسليم عدة جرائم منفصلة يكون جرم واحد منها على الأقل خاضعاً للتسليم بمقتضى هذه المادة ويكون بعضها غير خاضع للتسليم بسبب مدة الحبس المفروضة عليها ولكن لها صلة بأفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، جاز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تطبق هذه المادة أيضاً فيما يخص تلك الجرائم.

٤- يعتبر كل من الجرائم التي تطبق عليها هذه المادة مدرجاً في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف، وتتعهد الدول الأطراف بادراج تلك الجرائم في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في كل معاهدة تسليم تبرم فيما بينها. ولا يجوز للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن تعتبر أيّاً من الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية جرمًا سياسياً إذا ما اتخذت هذه الاتفاقية

أساساً للتسليم.

٥- إذا تلقت دولة طرف، تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة، طلب تسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم، جاز لها أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يخص أي جرم تنطبق عليه هذه المادة.

٦- على الدولة الطرف التي تجعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة:

(أ) أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، وقت إيداعها صك التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، بما إذا كانت ستعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتعاون بشأن التسليم مع سائر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية؛

(ب) وأن تسعى، حيثما اقتضى الأمر، إلى إبرام معاهدات تسليم مع سائر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بغية تنفيذ هذه المادة، إذا كانت لا تعتبر هذه الاتفاقية الأساس

القانوني للتعاون بشأن التسليم.

٧- على الدول الأطراف التي لا تجعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة أن تعتبر الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم خاضعة للتسليم فيما بينها.

٨- يخضع التسليم للشروط التي ينص عليها القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب أو معاهدات التسليم السارية، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالعقوبة الدنيا المشترطة للتسليم والأسباب التي يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تستند إليها في رفض التسليم.

٩- تسعى الدول الأطراف، رهنأ بقوانينها الداخلية، إلى التعجيل بإجراءات التسليم وتبسيط ما يتصل بها من متطلبات إثباتية فيما يخص أي جرم تنطبق عليه هذه المادة.

١٠- يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب، رهنأ بأحكام قانونها الداخلي ومعاهداتها المتعلقة بالتسليم، وبناء على طلب من الدولة الطرف

الطالبة، أن تحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في إقليمها، أو أن تتخذ تدابير مناسبة أخرى لضمان حضوره إجراءات التسليم، متى اقتضت بأن الظروف تستدعي ذلك وبأنها ظروف ملحة.

١١- إذا لم تقم الدولة الطرف التي يوجد الجاني المزعوم في إقليمها بتسليم ذلك الشخص فيما يتعلق بجرم تنطبق عليه هذه المادة لمجرد كونه أحد مواطنيها، وجب عليها القيام، بناء على طلب الدولة الطرف التي تطلب التسليم، بإحالة القضية دون إبطاء لا مسوّغ له إلى سلطاتها المختصة بقصد الملاحقة، وتتخذ تلك السلطات قرارها وتتخذ ذات الإجراءات التي تتخذها في حالة أي جرم آخر يعتبر خطيراً بموجب القانون الداخلي لتلك الدولة الطرف، وتتعاون الدول الأطراف المعنية، خصوصاً في الجوانب الإجرائية والإثباتية، ضماناً لفعالية تلك الملاحقة.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وهي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٩/٩/٢٠٠٤م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٩/٤/٢٠١٣م.

شروط إصدار رخصة قيادة المرأة

- كان نوعها قد أدينت بحكم قضائي بتعاطي المخدرات أو صنعها أو تهريبها أو ترويجها أو حيازتها ما لم يكن قد رد إليها اعتبارها .
- ٥- إحضار ٦ صور شمسية مقاس ٦×٤ سم.
- ٦- دفع الرسوم المقررة لإصدار الرخصة.
- ٧- إحضار ملف لحفظ الأوراق.
- الحصول على الرخصة قد بلغت من العمر ١٨ عاماً فما فوق.
- ٢- إجراء الكشف الطبي لضمان سلامتها من الأمراض والعاهات التي تمنع من قيادة المركبة المرخص لها بها .
- ٣- إحضار صورة من بطاقة الهوية الوطنية مع الأصل.
- ٤- ألا تكون طالبة الرخصة مهما

الشرعية والنظامية المعتمدة والذي يمكن المرأة من قيادة السيارة وفق ما نص عليه نظام المرور ولائحته التنفيذية ودون تمييز في ذلك عما يطبق من أحكام النظام بحق الرجل ، لذا لزم علينا توضيح شروط حصول المرأة على رخصة لقيادة السيارة في السعودية وهي كالتالي :

١- أن تكون عند تقديم طلب اصدر خادم الحرمين الشريفين حفظه الله Bمره السامي الكريم والتاريخي في ٦ / ١ / ١٤٣٩هـ الموافق ٢٦ / ٩ / ٢٠١٧م والقاضي باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء على أن يبدأ التنفيذ في ١٠ شوال ١٤٣٩هـ وفق الضوابط

رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة يؤكد حصول المترافعين في المحكمة على كامل الضمانات القضائية العدلية



أكد الشيخ محمد الزهراني رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، على حصول المترافعين في المحكمة، على كامل الضمانات القضائية العدلية التي كفلها الشرع والنظام، ومن ذلك علانية الجلسات ووجود مترجمين لمن لا يجيد اللغة العربية وإعطاء المترافعين المهل والمدد الكافية في الجواب عن الدعوى وسماع البيانات والرد عليها وتوكيل محام على حساب وزارة العدل في حال عدم قدرة المدعى عليه على توكيل محام من قبله، جاء ذلك خلال استقبال رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة مؤخراً في مقر المحكمة بالرياض المقرر الخاص في الأمم المتحدة السيد بن ايمرسون، المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب والوفد المرافق له، حيث تم مناقشة عدة نقاط مهمة كما جرى بحث العديد من المواضيع و منها تاريخ القضاء السعودي ودرجات التقاضي واختصاص ونشوء المحكمة الجزائية المتخصصة.

أكد الشيخ محمد الزهراني رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، على حصول المترافعين في المحكمة، على كامل الضمانات القضائية العدلية التي كفلها الشرع والنظام، ومن ذلك علانية الجلسات ووجود مترجمين لمن لا يجيد اللغة العربية وإعطاء المترافعين المهل والمدد الكافية في الجواب عن الدعوى وسماع البيانات والرد عليها وتوكيل محام على حساب وزارة العدل في حال عدم قدرة المدعى عليه على توكيل محام من قبله، جاء ذلك خلال استقبال رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة مؤخراً في مقر المحكمة بالرياض المقرر الخاص في الأمم المتحدة السيد بن ايمرسون، المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب والوفد المرافق له، حيث تم مناقشة عدة نقاط مهمة كما جرى بحث العديد من المواضيع و منها تاريخ القضاء السعودي ودرجات التقاضي واختصاص ونشوء المحكمة الجزائية المتخصصة.

• كاريكاتير •



١٣ عاماً في حماية حقوق الإنسان



خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

نحتفل يوم السبت ١٤٣٩/٢/١ هـ الموافق ٢٠١٧/١٠/٢١م بافتتاح المقر الرئيسي للجمعية بمدينة الرياض، و بمرور ١٣ عاماً على انطلاق أعمال الجمعية والتي بدأت مسيرتها الحقوقية في ١٨/١/١٤٢٥ هـ بعد صدور الموافقة السامية لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله- للجمعية بممارسة مهام أعمالها بمقر وحيد بمدينة الرياض والذي بدأت منه المسيرة الحقوقية للجمعية كأول مؤسسة وطنية من مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعنى بحقوق الإنسان وتهدف لحمايتها وفقاً للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة ووفقاً للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة، وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية، حيث كانت البداية كأي بداية مليئة بالعقبات والصعوبات والتحديات خاصة ما يتعلق بقلة وعي أفراد المجتمع بحقوقهم ومن جانب آخر عدم تفهم بعض المسؤولين لدور الجمعية، وفي سبيل تهيئة البيئة المناسبة للعمل قامت الجمعية بترتيب أمورها الداخلية وتجهيز الآليات المناسبة للبدء في رحلتها الهادفة لحماية الحقوق وفي سبيل ذلك حرصت الجمعية على الانتشار في مناطق المملكة بهدف سرعة الوصول لها من قبل المتظلمين، وكان أول فرع بعد المقر الرئيسي بالرياض فرع جدة، والذي أنشأ في عام ١٤٢٥ هـ، ففرع منطقة جازان في عام ١٤٢٦ هـ ففرع المنطقة الشرقية في عام ١٤٢٧ هـ، ففرع منطقة الجوف في عام ١٤٢٨ هـ فمكتب العاصمة المقدسة في عام ١٤٢٨ هـ، ففرع منطقة المدينة المنورة في عام ١٤٣١ هـ ففرع منطقة عسير في عام ١٤٣٥ هـ وأخيراً وليس آخراً فرع الجمعية بمنطقة القصيم والذي تم افتتاحه يوم الخميس ١٤٣٩/١/٢١ هـ والذي نتطلع أن يكون إضافة قوية في دعم مسيرة الجمعية لتحقيق المزيد من الضمانات الحقوقية على أرض الواقع والمساهمة في بلورة رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظهم لله وأعانهم - في حماية حقوق الإنسان وفق ما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية وفي النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.



فرع مكة: 0125545211 - Tel.: 0125545212 - Fax: 0125545212 / فرع عسير: 0172269186 - Tel.: 0172310349 - Fax: 0172310349
فرع المدينة: 0148664544 - Tel.: 0148664544 Ext. 111 - Fax: 0148664544 / فرع القصيم: 0163855155 - Tel.: 0163855335 - Fax: 0163855335
الموقع على الإنترنت: www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني: nshr1@yahoo.com

المركز الرئيسي - الرياض: 11321 - P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: 0126222261 - Tel.: 0126222196 - Fax: 0126222196 / فرع جازان: 0173175566 - Tel.: 0173173344 - Fax: 0173173344
فرع الدمام: 0138098353 - Tel.: 0138098354 - Fax: 0138098354 / فرع الجوف: 0146258144 - Tel.: 0146258155 - Fax: 0146258155